



اسم المقال: السياسة التركية تجاه عراق ما بعد الانتخابات

اسم الكاتب: د. مثنى علي المهداوي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/62>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/24 23:33 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



السياسة التركية تجاه عراق ما بعد الانتخابات

الدكتور
مثنى علي المهداوي^(*)

المقدمة

لم تكن العلاقات التركية مع النظام العراقي السابق جيدة طوال الحقبة التي سبقت الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣، وذلك لوجود مشاكل ترتبط اساساً بالعلاقات التركية المميزة مع الولايات المتحدة، فضلاً عن مشاكل اخرى مثل مشكلة المياه. كما ان المشكلة الكردية كانت كذلك في صميم العلاقات التركية-العراقية بحكم الوجود القومي الكردي في كلا البلدين، وهو ما يدفع كل من الطرفين الاستفادة منها طبقاً لمصالحه واولوياته. غير ان هناك متغيرات جديدة اثرت في المواقف التركية من الحرب الاخيرة على العراق وما جرى بعدها وصولاً الى الانتخابات العراقية ٢٠٠٥/١/٣٠ والسياسة التركية التي اتبعت بعدها. ومن هنا فان هذا البحث ينطلق من فرضية مفادها (ان السياسة التي اتبعتها تركيا تجاه العراق بعد الانتخابات تأثرت بشكل كبير بالنتائج التي ترتبت على موقفها من الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣).

ولا ثبات هذه الفرضية لتبعنا منهج التحليل النظمي لتناسبه مع طبيعة الموضوع. وقد قسم البحث الى اربع فقرات في الاولى وضحنا السياسة التركية تجاه العراق قبل الحرب الامريكية ٢٠٠٣ والتي مثلت مدخل لموضوع البحث. وفي الثانية بحثنا موقف تركيا من هذه الحرب، اما السياسة التركية تجاه العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ فقد تناولتها الفقرة الثالثة في نقطتين، الموقف من ارسال قوات عسكرية الى العراق والموقف من القضية الكردية. اما الفقرة الرابعة فقد بحثنا فيها المواقف التركية تجاه العراق بعد الانتخابات من خلال الموقف التركي من الانتخابات العراقية والمواقف التركية من عراق ما بعد الانتخابات. ولقد ركزنا على هذه الفقرات الاربع لاهميتها في السياسة التركية تجاه العراق بعد التغيرات الاخيرة.

(*) كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد

أولاً: السياسة التركية تجاه العراق قبل الحرب الأمريكية ٢٠٠٣

بعد أن حجمت القوة العراقية بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ استخدمت تركيا العديد من القضايا السياسية للضغط على العراق للاستفادة من المتغيرات التي طرأت على البيئة الإقليمية والدولية.^(١)

فقد استخدمت قضية الحدود والمياه والأكراد كأسلوب للضغط على العراق، إذ إنه في أكثر من مناسبة طالب الأتراك في إعادة ترسيم الحدود من جديد بينهم وبين العراق، وكذلك بإنشاء منطقة أمنية عازلة في الشمال العراقي لحماية تركيا من مقاتلي حزب العمال الكردستاني والذين يشنون هجمات على الأراضي التركية من منطقة الشمال العراقي. ومن القضايا الأخرى التي استخدمتها تركيا للضغط سياسياً على العراق قضية المياه، إذ قامت تركيا بتوظيف هذه القضية ضد العراق وذلك عندما أعلنت أنها سوف تقايض العراق على قضية المياه من خلال استبدالها بالنفط. ومما عزز الضغط في ذلك الوقت أن تركيا عقدت اتفاقية مع (إسرائيل) ناقشت معها موضوع أنابيب مياه السلام، الذي كان يهدف إلى ضخ المياه العذبة من تركيا إلى (إسرائيل).^(٢)

أيضاً تركيا اتبعت أسلوب آخر للضغط على العراق لتحقيق مشاريعها في المنطقة، إذ استخدمت تركيا قضية الأكراد العراقيين لتضغط على السلطة في بغداد من خلال تقديم الدعم والعون

التركي للأكراد العراقيين وقيادتهم، رغم أن تركيا ترفض وجود كيان كردي قد يؤدي إلى قيام دولة كردية في شمال العراق، ولكنها استخدمت هذه الطريقة في تلك الحقبة من أجل تحقيق أهدافها السياسية في العراق، فضلاً عن ذلك أن تركيا طالبت أيضاً بأن تكون وصياً على التركمان العراقيين.^(٣)

ثانياً: موقف تركيا من الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣

لخص سليمان ديميرل الرئيس التركي السابق الموقف الصعب الذي عاشته بلاده قبل الحرب على العراق ٢٠٠٣ بالقول (إن الحرب حتمية مهما كانت التحركات والمبادرات. وإن تركيا ستتأثر بشدة إذا ما تورطت في حرب، لكنها ستواجه خسائر خطيرة إذا لم تصبح جزءاً منها. إننا نعيش مأساة كاملة). فالشعبية التي حظا بها الفائزون في انتخابات تشرين الأول ٢٠٠٢ وحملتهم إلى مقاعد السلطة تشكلت في ظل المبادئ والتعهدات التي أخذتها هذه النخبة على نفسها إثناء حملتها الانتخابية، وأكدت فيها التزامها الكامل برفض الحملة العسكرية ضد العراق. معلنه تمسكها بالعمل في إطار الشرعية الدولية ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ومن ثم فإن الإخلال بما تعهدت به من قبل يعني المساس بمصداقيتها وانهايار شعبيتها لدى المواطن التركي الذي يرفض، بل ويتظاهر ضد هذه الحرب ومن ناحية أخرى كان

إصرار من الولايات المتحدة على تطبيق مخططاتها العسكرية السياسية إزاء العراق. ولذلك فإن استراتيجية التعامل التركي مع الأزمة العراقية قبل نشوب الحرب ٢٠٠٣ استندت إلى مبدأ رئيسي مضمونة الاستعداد لمختلف الاحتمالات بما يخدم التطلعات التركية إلى تعظيم المكاسب ودرء المخاطر، وذلك من خلال نهج التعامل المباشر مع مختلف اوجه الأزمة وجميع أطرافها وتقديم رسالة واضحة للجميع مفادها نحن معكم مادامت الاعتبارات التركية تدخل في نطاق اهتمامكم.⁽⁴⁾

وكانت المشكلة الكردية تمثل احد أهم المشاكل لتركييا فيما يخص المشروع الأمريكي في العراق. فتركييا بكل توجهاتها الفكرية والسياسية المختلفة كانت ترفض إقامة دولة كردية بشمال العراق أو حتى دولة اتحادية في العراق يكون للاكراد دور فيها. فالانترك يرون إن إقامة دولة كردية بشمال العراق سيعني في المستقبل القريب فصل ما يعادل ثلث أراضي الجمهورية التركية. كما أن الحكومة التركية وقطاعات واسعة من النخب السياسية التركية كانت تتخوف من وجود اتفاق سري بين الإدارة الأمريكية والاكرد يؤدي إلى إعلان دولة كردية في منطقة شمال العراق، كمكافأة مقابل دورهم في الحرب الأمريكية ضد النظام العراقي السابق.⁽⁵⁾

وهذا ما أثار مخاوف تركييا من السيطرة الأمريكية الكاملة على

العراق، مما دفع إلى عدم اتخاذ موقف منفرد من هذه التطورات تجاه الأزمة العراقية. بل سعت إلى بلورة موقف إقليمي بالتعاون مع الدول الرئيسية ذات الصلة بالمسألة العراقية مثل إيران وسوريا والأردن والسعودية ومصر في محاولة إلى تخفيف الضغوط الأمريكية بالمشاركة في الحرب.⁽⁶⁾

فبعد أن تشكلت حكومة حزب العدالة والتنمية برئاسة عبد الله غول⁽⁷⁾ بدت تركيا راغبة في استكشاف احتمالات التنسيق مع الدول العربية المعنية بالأزمة العراقية. وقد قام غول بجولة شملت ٤ دول عربية هي: مصر، السعودية، سوريا، والأردن، وجاءت الجولة في وقت كانت فيه الاستعدادات الأمريكية والبريطانية العسكرية تتسارع، بينما كانت الخلافات داخل مجلس الأمن حول فعالية عملية التفتيش ومنحها مزيدا من الوقت قبل الإقدام على أي عمل عسكري. ويمكن القول أن أهداف زيارة عبدا لله غول لم تخرج عن أهداف محددة في مقدمتها توحيد الموقف الإقليمي إزاء الحرب الأمريكية ضد العراق. فتركييا كانت تخشى أن تتخذ موقفا منفردا مضادا لواشنطن، وبما يعرضها لغضب أمريكي قد يصعب التعامل معه. ولكن اتخاذ تركيا لموقفها بالتنسيق مع الدول الإقليمية الرئيسية في المنطقة كان يوفر لها غطاء سياسيا وإقليميا يسهم بدوره في تجنبها ردود الفعل

الانتقامية من الولايات المتحدة. فضلاً عن ذلك فإن عبد الله غول كان يريد توظيف هذا الموقف الإقليمي الموحد في حالة اكتماله، داخليا في مواجهة قيادات المؤسسة العسكرية التي كانت تضغط من أجل اتخاذ موقف مساعد للولايات المتحدة على أساس ان العملية العسكرية واقعة لا محال، وان الولايات المتحدة سوف تحقق أهدافها كاملة، خاصة فيما يتعلق بإسقاط النظام العراقي السابق، وبالتالي لابد من اتخاذ هذا الموقف حتى تستفيد تركيا من مزايا ما بعد الحرب وتقوية روابطها مع الولايات المتحدة.⁽⁸⁾

وبعد الجولة التي قام بها عبد الله غول إلى الدول الأربعة السابقة الذكر، دعت تركيا هذه الدول فضلاً عن إيران إلى المشاركة في قمة عقدت بأنقرة في ٢٣/١/٢٠٠٣ لبحث سبل إيجاد حل سلمي للالتزمة بين بغداد وواشنطن. ومن النقاط الجوهرية التي جاءت في البيان الصادر عن الاجتماع، ان مجلس الامن اذ يتحرك بالنيابة عن كل الاعضاء لنامم المتحدة يتحمل المسؤولية الأساسية عن حفظ السلام والامن، وهكذا فإن مجلس الامن مكلف بشكل تام مهمة تقرير حال امتثال العراق لقراراته وضمنان تطبيقها بشكل كامل، كما ان البيان اشار الى ان القضية العراقية قضية متعددة الاطراف وتؤثر اولاً وقبل كل شيء على المنطقة كلها لذا يصبح لازماً على مجلس الامن ان يتحرك اخذاً في الاعتبار بشكل كامل هذا المنظور

الإقليمي المطروح من قبلنا ونحن على اهبة الاستعداد للتعاون مع مجلس الامن في سعيه للتوصل الى حل سلمي.⁽⁹⁾

واللافت للنظر ان اجتماع انقرة قد تزامن مع عدة تطورات داخلية تركية وخارجية امريكية، فمن جهة جاء الاجتماع بعد ايام من المظاهرات الحاشدة التي شهدتها المدن التركية الكبيرة المناهضة لشن حرب ضد العراق، ومن جهة ثانية فإن القيادة العسكرية الامريكية اعدت خططها الخاصة بهذه الحرب على اساس ان احد المحاور الرئيسية للتوجه نحو بغداد سوف تنطلق من شمال العراق وتقوم بها قوات عسكرية يبلغ قوامها نحو ٦٢ الف جندي امريكي يتم انزالها وانتشارها في الاراضي التركية ثم تنطلق منه عبر الشمال ولكن جاءت تطورات الاحداث فيما بعد لتحرم الولايات المتحدة من هذا المحور، وذلك بعدما رفض البرلمان التركي مرتين نشر القوات الامريكية داخل الاراضي التركية، ولكنه فوض الحكومة في اتخاذ القرار الخاص بالمساح بعبور الطائرات الامريكية والبريطانية للمجال الجوي التركي. ولم يتوصل الجانبان التركي والامريكي الا بصعوبة بالغة الى اتفاق حول الشق الخاص بعبور المجال الجوي التركي.⁽¹⁰⁾

ان هذه القرارات توضح ان تركيا ارادت ان لا تتخذ خيار معين

من الازمة العراقية الاخيرة، بل اتبعت سياسة قائمة على تعدد الخيارات مما يتيح لها مجال من المرونة في تغير المواقف وفق المستجدات الداخلية والخارجية.

ثالثاً: السياسة التركية تجاه العراق بعد نيسان ٢٠٠٣.

حاولت السياسة التركية تجاه العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ ان تعالج بعض المواقف التي اتخذت قبل او اثناء الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣، ومن ذلك الخلافات في علاقتها مع الولايات المتحدة نتيجة هذه الحرب. فقد انتظر الامريكان من تركيا بعض المواقف، الا ان البرلمان التركي رفض تحقيق بعض المطالب الامريكية.

وبعد الحرب كانت هناك محاولات من الطرفين التركي والامريكي لمعالجة الخلافات التي واجهت العلاقات المشتركة، ومن هذه المحاولات موافقة البرلمان التركي على ارسال قوات عسكرية الى العراق، وهو ما نبهته في النقطة الاولى من هذه الفقرة. ومن ثم نتناول موقف تركيا من قضية تمثل قاسم مشترك بينها وبين العراق، الا وهي القضية الكردية.

١. الموقف من ارسال قوات عسكرية الى العراق

ادارت تركيا علاقتها بالولايات المتحدة خلال مدة الحرب الامريكية على العراق بطريقة ذكية، خاصة وانها تمكنت من الصمود في وجه الضغوط الامريكية دون ان تلحق أي ضرر

حقيقي بعلاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، مع انه كانت هناك امكانية لوجود فجوة بين المصالح الاستراتيجية الامريكية كما تعكسها سياسة الادارة الامريكية الحالية تجاه العراق وبين المصالح الاستراتيجية التركية، وتبدو تركيا في موقف يتيح لها ان تلعب دوراً لا غنى عنه بالنسبة للولايات المتحدة من ناحية ولا يتناقض في الوقت نفسه مع مصالحها من ناحية اخرى. اذ يدرك البلدان حاجة كليهما الى الاخر، فالولايات المتحدة تدرك ان تركيا حليف مهم يعول عليه لتحقيق عدة اهداف استراتيجية في منطقة الشرق الاوسط^(١١).

ولذلك حاولت الولايات المتحدة اصلاح علاقاتها مع تركيا بسبب تفاقم الاحداث مع العراق ورغبتها في مساعدة تركيا لها في العراق. ومن هنا جاء طلب الولايات المتحدة رسمياً من تركيا اثناء زيارة وزير الخارجية التركي عبد الله غول واشنطن بتوفير جنود في قوة مقدارها ١٢ الف جندي للسيطرة على المنطقة الواقعة وسط العراق. وقد كانت هناك رغبة من قبل حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية بارسال قوات عسكرية الى العراق، وقد وضعت تركيا بعين الاعتبار النقاط التالية:

١. ان هذا القرار قد يؤدي الى تحسين علاقات تركيا مع الولايات المتحدة التي انتابها

التركية ازمة حقيقة صامته تجاه الوضع في العراق والعلاقات المستقبلية مع هذا البلد، وتكاد تكون هذه الازمة بحجم تلك التي واجهتها انقرة قبيل الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣، وقد زاد من هذه المخاوف بعد التصريحات التي صدرت من الزعيم الكردي مسعود البارزاني في انقرة التي اشار فيها الى ان مدينة كركوك هي قلب كردستان، وان كركوك هي شان عراقي داخلي، فضلاً عن المصاعب الامنية التي تواجهها الشركات التركية بالعراق. مما دفع برئاسة اركان الجيش التركي للقلق وعدم الارتياح، وطلب عقد اجتماع لكبار قادة ومسؤولي الدولة وقد جاء اول رد فعلي تركي على المطالب الكردية الاخيرة الداعية الى ضم كركوك على لسان وزير الخارجية التركي عبد الله غول الذي حذر من مغبة تغيير الوضع السكاني والجغرافي لكركوك⁽¹⁴⁾.

اذ ان أي تقسيم للعراق بحيث تظهر دولة كردية في شماله، سيعني ذلك مباشرة تهديدات حقيقية لامن تركيا، حتى لو تمكنت من احصاد نزعات الانفصال لدى الاكراد في الجنوب التركي. اذ ستصبح المناطق الكردية جنوب تركيا اقرب الى الدولة الوليدة في شمال العراق⁽¹⁵⁾.

وتبقى الحقيقة ان المشكلة الكردية ستظل قائمة في كل من تركيا والعراق وسيكون لها دورها

نوع من الاضطراب والقلق على اثر الازمة العراقية.

٢. السعي لان يكون لتركيا نصيب كبير في اعادة اعمار العراق.

٣. تعزيز نفوذ تركيا الاقليمي والدولي عبر وجود قوات تركية عند مدخل الخليج العربي.

٤. تحسين وضع التركمان في العراق.

٥. كانت تركيا ترمي من ارسال قواتها الى العراق الحصول على ضمانات مكتوبة من الولايات المتحدة حول تصفية وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق⁽¹²⁾.

ولكن قرار البرلمان التركي بارسال قوات الى العراق واجه رفض عراقي شديد لهذه الخطوة لاسيما من قبل الاكراد، فضلاً عن الرفض المبطن لدول الجوار. مما ادى بالامريكيين الى التراجع عن هذا الطلب واعلنت الحكومة التركية تراجعها عن ارسال قوات الى العراق⁽¹³⁾.

٢. الموقف من القضية الكردية

حينما يأتي ذكر الاكراد تذكر تركيا باعتبار ان القضية الكردية تشكل قاسماً مشتركاً بين العراق وتركيا، ودون الخوض في تفاصيل الخلافات التركية تجاه الاكراد فانه يمكن القول، ان مطلب انفصال الاكراد وقيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق دائماً ما يقابل برفض تركي جملة وتفصيلاً. وفي الوقت الحالي تواجه الدبلوماسية

المؤثر في العلاقات العراقية التركية وكما كانت دائماً، لاسيما ان الاكرد في العراق يلعبون الان دوراً مهماً ومؤثراً في السياسة العراقية.

رابعاً: المواقف التركية تجاه العراق بعد الانتخابات

مثلت الانتخابات العراقية متغيراً مهماً اثر على السياسة التركية تجاه العراق، وكان لابد لهذه السياسة ان تتعامل مع هذه الانتخابات من خلال سلسلة مواقف عكست طبيعتها. ومع ان السياسة التركية من الانتخابات العراقية لم تخرج عن الاطار العام للسياسة التركية تجاه جميع المواقف الدولية ومنها العراقية وهو الوقوف عند نقطة الوسط والتحسب لكل الاحتمالات ومحاولة تحقيق المكاسب الاكثر، الا ان هناك نوع من التقلب في المواقف التركية من هذه الانتخابات اثر بدوره على السياسة التركية تجاه عراق ما بعد الانتخابات. ولذلك فاننا سنتناول في هذه الفقرة نقطتين الاولى المواقف التركية من انتخابات ٣٠/١/٢٠٠٥ والثانية السياسة التركية بعد الانتخابات.

١. الموقف التركي من الانتخابات العراقية

تمثل الموقف التركي قبل الانتخابات باعتبار الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ جزءاً حاسماً من عملية الانتقال في العراق. وبحسب انقرة فان الانتخابات يمكن ان تحل مشكلة الانتقال هذه، وتضفي الصفة الطبيعية والشرعية على نظام ما بعد ٩

نيسان ٢٠٠٣. كما ان اجراء الانتخابات كان يتسجم مع سياسة تركيا العامة في العراق والتي تدعو الى عراق موحد ومستقر وديمقراطي. وقد اشار وزير الخارجية عبد الله غول في كلمته امام البرلمان الى ان تركيا تدعم اجراء الانتخابات في موعدها المحدد وترى ان نقل السيادة يجب ان يكون فعلياً لا افتراضياً. وفي هذا السياق فان تركيا تؤيد ايضاً مزيداً من تدخل الامم المتحدة في العراق اثناء الانتخابات وبعدها. غير ان الامر الاكثر الاهمية من وجهة نظر تركيا كان يتعلق بكركوك، فقد عبرت بوضوح عن انها لن تقبل أي تغيير في وضع هذه المدينة، لاسيما حين اعلن بعض القادة الاكرد في العراق في كانون الاول ٢٠٠٤ عن رغبتهم في تأجيل الانتخابات المحلية في كركوك، فقد رأت فيه انقرة محاولة لدمج المحافظة في حكومة كردستان^(١٦).

لكن التطور البالغ الاهمية في موقف تركيا من الانتخابات العراقية حدث في اعقاب السماح بتسجيل عشرات الالاف من الاكرد النازحين مؤخراً الى كركوك اسمائهم للمشاركة في الانتخابات بالمحافظة، ففي اعقاب ذلك قررت تركيا عدم ارسال أي مراقبين اترك للانتخابات العراقية معطلة ذلك بسبب التهديدات الامنية. وجاء هذا التطور في ظل تصاعد مخاوف تركيا ازاء سيطرة الاكرد وفرض هويتهم على مدينة كركوك.

جامعة بغداد
مكتبة نادية محمود السياسية
{١٧٨}

٢. المواقف التركية من عراق ما بعد الانتخابات

بعد ان اجريت الانتخابات في ٢٠٠٥/١/٣٠ برز متغير مهم اثر في السياسة التركية تجاه العراق تمثل بسيطرة الاكراد على ٧٧ مقعداً من اصل ٢٧٥ من مقاعد الجمعية الوطنية العراقية وتوجههم بقوة الى صوغ دستور جديد يكرس قيام "عراق فيدرالي ديمقراطي تعددي موحد". ولذلك فان السياسة التركية حاولت الابقاء على علاقات متوازنة مع القيادة الكردية في العراق من خلال تعزيز خطوات اتخنتها، مثل قبول قيام ترتيبات فيدرالية لاكراد العراق، وهي افكار كانت تعتبرها تركيا الى ما قبل سنتين من المحرمات وتعزيز التبادل التجاري⁽¹⁸⁾.

ومن جانبهم فان القادة الاكراد حاولوا ايضاً الابقاء على الصلات بين الحكومة التركية والقيادة الكردية في العراق، لاسيما بعد ان اصبح الزعيم الكردي جلال الطالباني الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني رئيساً لجمهورية العراق، ليصبح اول كردي يتولى هذا المنصب في تاريخ العراق. فعلى الرغم من ان الاكراد تحدثوا كثيراً عن الاستقلال، الا انهم يعرفون ان لا الاثراك ولا بقية دول الجوار او بقية العراق سيتسامحون مع محاولتهم لاقامة دولة كردية وهنهم الان هو

وفي ظل هذه المخاوف التركية بعث عبد الله غول وزير خارجية تركيا رسالة الى كوفي عنان امين عام الامم المتحدة حذر فيها من مغبة الخطوات التي تقوم بها الفصائل الكردية لتغيير التركيبة الديمغرافية لمدينة كركوك، معرباً في الوقت نفسه عن قلق تركيا البالغ لزاء هذا التطور واثار الى انه بالرغم من ان الامم المتحدة غير مسؤولة بشكل كامل عن الانتخابات العراقية لكن المنظمة الدولية لها دور كبير وهام في اعداد المناخ اللازم لهذه الانتخابات. من جهة اخرى اتهمت تركيا اثنين من الاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العراقية بانهما حزبان لهما صلات بمنظمة ارهابية، أي حزب العمال الكردستاني، وهما حزب الحل الديمقراطي الكردستاني وحزب اعادة البناء الديمقراطي وطالبت بمنع هذين الحزبين من المشاركة في الانتخابات. الا ان سانديا خضوري مسؤولة العلاقات الخارجية في منظمة الهجرة الدولية المسؤولة عن تنظيم الانتخابات العراقية في خارج العراق، اكدت ان هذين الحزبين مدرجان ضمن الاحزاب المشاركة في الانتخابات العراقية وانهما مدونان في بطاقات الاقتراع مؤكدة ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية هي التي تقرر أي من الاحزاب يمكنها المشاركة في الانتخابات من عدمه⁽¹⁷⁾.

الحصول على أكبر قدر ممكن من السلطة في ظل عراق فيدرالي⁽¹⁹⁾. ولذلك فإن تركيا وإن كانت لم تبدي موقف رسمي معارض لتولي جلال الطالباني رئاسة الجمهورية، إلا أن رئيس الأركان التركي حذر في ٢٠/٤/٢٠٠٥ من أي محاولة للسيطرة على كركوك⁽²⁰⁾.

إلا أن الرئيس العراقي جلال الطالباني صرح في اليوم التالي بأنه سيعمل على تعزيز العلاقات بين تركيا والعراق في المجالات السياسية والاقتصادية وأنه سيعمل على فتح معبر حدودي ثاني مع تركيا وفتح قنصلية تركية في الموصل وأنه سيعمل على مطاردة المتمردين من اكراد تركيا الذين يختبئون في جبال كردستان العراق⁽²¹⁾.

ومن ناحية أخرى فإن الائتلاف العراقي الموحد الفائز الأكبر في الانتخابات حاول هو أيضاً التنسيق والتشاور مع الجانب التركي، فقد توجه وفد من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق إلى تركيا للتداول وتبادل وجهات النظر في ٢٤/٣/٢٠٠٥⁽²²⁾.

ومن الواضح أن تركيا حاولت التكيف مع الواقع الجديد في العراق ما بعد الانتخابات. وكان هدف تركيا هو لعب دور أكثر إيجابية في العراق. وإذا ما أرادت تركيا أن تتجح في ذلك فعليها أن توقف البيانات البلاغية الملهبة للعواطف حول كركوك وكراد العراق وتركمان العراق، وفيما يخص

النقطة الأخيرة يجب أن نشير إلى أن الموقف التركي اتسم ببعض الإيجابية من خلال التصريحات الرسمية بأن تركمان العراق هم جزء من الشعب العراقي وهم أدنى بمصالحهم وبطريقة التعامل مع باقي أطراف الشعب العراقي ضمن عراق موحد. وهو الموقف المطلوب أيضاً من تركيا حول قضية كركوك بأن تحترم أي تسوية يتفق عليها العراقيون بعضهم بعضاً. وإن تركز على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، لاسيما أنها سبق أن أبدت رغبة في ذلك ومن جانبه فإن العراق وعلى لسان رئيس الجمهورية جلال الطالباني أعلن عن استعدادة لذلك في مرحلة ما بعد الانتخابات.

الخاتمة

توضح المواقف التركية من الانتخابات العراقية وما بعدها أن تركيا تأثرت كثيراً في تجربتها والمواقف التي اتخذتها من الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣. ففي الازمة التي سبقت الحرب ٢٠٠٣ كانت هناك مخاوف على المصالح التركية ولاسيما الاقتصادية، كما كان هناك متغير مهم أثر في المواقف التركية تمثل بالقضية الكردية بعد الدعوات التي ظهرت بشكل واضح وعلني لقيام دولة كردية في الشمال العراقي، خصوصاً وأن إمكانية تحقيقها على أرض الواقع كانت قائمة.

الانطلاق من سياسة واقعية تراعي المستجدات الحاصلة على الساحة العراقية، وأوضح مثال على ذلك القبول بفكرة الفيدرالية في العراق مع الاستمرار في التحذير من استقلال الاكراد في الشمال العراقي، وتخفيف حدة الخطاب التركي فيما يخص تركمان العراق.

(1) عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، "سياسة تركيا الاقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني العراقي"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد 5، مركز الدراسات الدولية، 1998، ص 332.

(2) د. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 160.

(3) المصدر نفسه، ص 161.

(4) محمد عبد القادر، الازمة العراقية: قراءة في الموقف التركي.

www.islamonline.net.2003/2/

.24.p.3

(5) سعد عبد المجيد، الصراع الكردي-

التركي، ثقب في التحالف الامريكي :

www.islamonline.net.2003/2/

.24.p.1

(6) العلاقات التركية-العربية، التأثير

الاستراتيجي العربي، القاهرة، 2003-2004، ص 233.

(7) شكل حزب العدالة والتنمية الحكومة في

البداية برئاسة عبد الله غول قبل ان يصبح

رجب طيب اوردغان رئيساً للوزراء، إذ لم

يخض الانتخابات بسبب حكم قضائي صدر

ضده في 1999، عندما كان عمدة لبلدية

استتبول بحجة انه يمزج الدين بالسياسة.

(8) المواقف الاقليمية تجاه الازمة العراقية

الامريكية، التقرير الاستراتيجي العربي،

القاهرة، 2002-2003، ص 105-106.

ومع ذلك فان تركيا ادارت بنجاح سياستها تجاه العراق قبل وخلال الحرب 2003، وحتى بعد تغيرات نيسان 2003 وصولاً الى ما بعد الانتخابات العراقية. فمع ان موقفها لم يتطابق تماماً مع الموقف الامريكي تجاه العراق، الا انها استطاعت ان تبقى على التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة واستغلت الاوضاع التي حدثت في العراق بعد الحرب 2003 لتدعيم موقفها، ومن ذلك قرارها بارسال قوات عسكرية الى العراق وان لم يطبق الا انه اسهم بتحسين علاقتها مع الولايات المتحدة. وحتى موقفها المعارض لقيام دولة كردية في شمال العراق سخرته لصالحها من خلال الدعوات المتكررة للحفاظ على وحدة الاراضي العراقية الذي سيعني بكل حال منع قيام مثل هذه الدولة وفي الوقت ذاته تظهر السياسة التركية بانها تتبنى موقف ايجابي فيما يخص وحدة وسلامة الاراضي العراقية.

اما المواقف التركية من الانتخابات العراقية والسياسة التي اتبعت بعدها فتظهر ان تركيا استفادت كثيراً من تجربتها في التعامل مع الازمة التي سبقت الحرب الامريكية على العراق 2003. واتبعت سياسة تقوم على تعدد الخيارات تحسباً لكل الاحتمالات فهي من ناحية ايدت الانتخابات العراقية ومن ناحية ثانية ايدت تخوفها وقلقها على عدة قضايا قد تؤثر عليها الانتخابات. من خلال

www.alparty.org/manbar/taib.ni.htm.2005/4/20

(20) صحيفة الحياة، العدد ٢١/٤/٢٠٠٥.

(21) صحيفة الصباح، العدد ٥١٣ بغداد

٢٠٠٥/٤/٢٣.

(22) صحيفة الزمان، العدد ٢٠٦٧،

٢٠٠٥/٣/٢٥.

(9) د. احمد نوري النعيمي، "العلاقات العراقية-التركية الواقع والمستقبل"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٢٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تشرين الاول ٢٠٠٤، ص ٣٣-٣٤.

(10) المواقف الاقليمية تجاه الازمة العراقية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.

(11) طه عود، تركيا تبحث عن دور لها في العراق:

www.almoslim.net.2004/1/7/P.

(12) د. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(13) عبد العظيم محمود حنفي، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، السياسة الدولية، العدد ١٥٦، ابريل ٢٠٠٤، ص ١٣٤.

(14) طه عود، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

(15) سامح راشد، الورقة الكردية: طريق امريكا الجديد الى بغداد:

www.Islamonline.net.2003/12/

29.P.3

(16) الانتخابات العراقية، الانترنت:

www.tharwaproject.com.2005/

1/27

(17) انقرة تتهم حزبين كرديين بدعم الارهاب، صحيفة الوطن، مسقط، ٢٦/١/٢٠٠٥.

(18) بعد الانتخابات استقبال جلال الطالباني في شهر شباط ٢٠٠٥ وفد عالي المستوى برئاسة فكري كرتورك المبعوث التركي الخاص للعراق، وعلى وفق ما ذكرته جريدة الزمان التركية فان اعضاء الوفد اخبروا الطالباني ان تركيا لم تعد تعارض دعوة الاكراد للفيدرالية، ما دامت هناك ضمانات على الحفاظ على وحدة اراضي العراق وان تتمتع كركوك بوضع خاص، اسعد العزوني، العراق بعد الانتخابات، الانترنت:

www.alkomi.net.2005/4/17

(19) اسامة مهدي، كرديا رئيسا للعراق في سابقة تاريخية، الانترنت: